

مبادئ اختيارية في الامن وحقوق الانسان

المقدمة:

شاركت حكومات كل من الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، هولندا والنرويج، والشركات العاملة في قطاعات الطاقة والقطاعات الاستخراجية، المهتمة جميعها بحقوق الانسان والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، شاركت جميعها في الحوار الخاص بالامن وحقوق الانسان.

ادرك المشاركون اهمية ترقية وحماية حقوق الانسان في جميع انحاء العالم والدور البناء الذي يمكن ان يلعبه المجتمع المدني والاعمال التجارية (بضمنها المنظمات غير الحكومية، نقابات العمال/ التجارية، والمجتمعات المحلية) للنهوض بهذه الاهداف، وقد اعد المشاركون، من خلال هذا الحوار، المجموعة التالية من المبادئ الاختيارية لارشاد الشركات على الحفاظ على سلامة وامن عملياتهم ضمن الاطار التشغيلي الذي يضمن احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

وبالنظر لهذه الاهداف، اتفق المشاركون على اهمية الاستمرار بهذا الحوار وابقاء هذه المبادئ تحت المراجعة الدائمة لضمان استمرار كفاءتها وصلتها بالامر.

الاقرار بان الامن حاجة اساسية، يتقاسمها الافراد، المجتمعات، الاعمال، والحكومات على حد سواء، والاقرار بالمصاعب الامنية التي تواجه الشركات التي تعمل عالميا، نحن ادركنا ان الامن واحترام حقوق الانسان يمكن وينبغي ان يكونا امرين متوافقين.

الفهم بان على الحكومات المسؤولية الاولية لترقية وحماية حقوق الانسان وان على جميع الاطراف المعنية بالصراع الالتزام بمراعاة القانون الانساني الدولي المطبق. لقد ادركنا اننا نتقاسم الاهداف المشتركة فيما يخص الارتقاء باحترام حقوق الانسان، لا سيما تلك التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والقانون الانساني الدولي.

التأكيد على اهمية الحفاظ على سلامة افراد الشركة وممتلكاتها، تدرك الشركات ان عليها الالتزام بالعمل بالشكل الذي يتماشى مع قوانين الدول التي تكون فيها تلك الشركات حاضرة، لتأخذ في الاعتبار اعلى المعايير الدولية المطبقة، ولترتقي بمراعاة مبادئ تطبيق القانون الدولي (على سبيل المثال قانون الامم المتحدة الخاص بقواعد سلوك مسؤولي تطبيق القانون ومبادئ الامم المتحدة الاساسية فيما يخص استخدام القوة والاسلحة النارية من قبل مسؤولي تطبيق القانون) وخاصة بشأن استخدام القوة.

الاحاطة علما بتأثير نشاطات الشركات الذي يمكن ان يكون على المجتمعات المحلية، نحن ندرك قيمة الاندماج بالمجتمع المدني والحكومات المضيفة والوطنية للمساهمة برفاهية المجتمع المحلي في الوقت الذي نخفف فيه من اي احتماليات لنشوب صراع كلما كان ذلك ممكنا.

الفهم ان المعلومة المفيدة والموثوقة هي مكون حيوي من مكونات الامن وحقوق الانسان، نحن ندرك اهمية تقاسم وفهم تجاربنا الخاصة بنا بخصوص جملة امور، منها افضل الممارسات والاجراءات الامنية، اوضاع حقوق الانسان في البلد، والامن الخاص العام، وكونها عرضة للمعوقات السرية.

الاقرار بان الحكومات الوطنية والمؤسسات متعددة الاطراف يمكن، في بعض الحالات، ان تساعد الحكومات المضيفة على اصلاح القطاع الامني، تطوير القدرات المؤسساتية، وتعزيز سيادة القانون، نحن ندرك اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه الشركات والمجتمع المدني في دعم هذه الجهود.

نحن هنا نعلن عن دعمنا للمبادئ الاختيارية التالية الخاصة بالامن وحقوق الانسان في القطاع الاستخراجي، الذي يقع ضمن ثلاث فئات هي تقييم المخاطر، العلاقات مع الامن العام، والعلاقات مع الامن الخاص.

تقييم المخاطر:

ان القدرة على تقييم المخاطر الموجودة في بنية الشركة التشغيلية بدقة هي امرا مهما بالنسبة لافراد الامن، المجتمعات المحلية، والممتلكات، ولنجاح عمليات الشركة القصيرة والطويلة الامد، ولترقية وحماية حقوق الانسان. في بعض الظروف، يكون هذا الامر بسيطا نسبيا، في ظروف اخرى، فانه من المهم الحصول على معلومات وافية عن خلفية الموضوع ومن مختلف المصادر، كذلك مراقبة التغيرات والتكيف معها، تطبيق القانون الاقتصادي والسياسي المعقد، الجيش والاوزاع الاجتماعية، والحفاظ على علاقات مثمرة مع المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين.

تعتمد جودة التقييمات المعقدة للمخاطر بشكل كبير على جمع المعلومات المحدثة بانتظام والموثوقة من نطاق واسع من الافاق، الحكومات المحلية والوطنية، المؤسسات الامنية، الشركات الاخرى، الحكومات الوطنية، المؤسسات متعددة الاطراف، والمجتمع المدني المطلع على الاوزاع المحلية. يمكن ان تكون هذه المعلومات الاكثر تأثيرا عندما يتم تداولها بالحد الاقصى الممكن (مع الاخذ بنظر الاعتبار الاعتبار الخاصة) بين الشركات، المجتمع المدني المعني، والحكومات.

مع الاخذ بنظر الاعتبار المبادئ العامة، فاننا ندرك ان تقييمات المخاطر الدقيقة والفعالة ينبغي ان تهتم بالعوامل التالية:

تحديد المخاطر الامنية: يمكن ان تنشأ المخاطر الامنية بسبب العوامل السياسية، الاقتصادية، المدنية، او الاجتماعية، علاوة على ذلك، يمكن ان يكون هناك اشخاصا وممتلكات معينة معرضة للخطر بشكل اكبر من غيرهم. يسمح تحديد المخاطر الامنية للشركة باتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الخطر ولتقييم ما اذا كان العمل الذي قامت به الشركة يمكن ان يزيد من الخطر.

احتمال وقوع اعمال عنف: اعتمادا على البنية، يمكن لاعمال العنف ان تنتشر او تقتصر على مناطق معينة، ويمكن ان تتطور من دون سابق انذار او مع شيء منه. ينبغي استشارة المجتمع المدني، ممثلو الحكومات المضيفة والوطنية، والموارد الاخرى لتحديد الخطر الذي تشكله اعمال العنف المحتملة. ينبغي ان تبحث تقييمات المخاطر في انماط العنف في المناطق التي تقع ضمن نطاق عمليات الشركة للاغراض التعليمية، التنبؤية، والوقائية.

سجلات حقوق الانسان: ينبغي ان تأخذ تقييمات المخاطر بنظر الاعتبار سجلات حقوق الانسان المتوفرة الخاصة بقوات الامن العامة، القوات شبه العسكرية، وكالات تطبيق القانون المحلية والوطنية، وكذلك سمعة الامن الخاص. الانتباه الى الانتهاكات والادعاءات السابقة يمكن ان يساعد الشركات على تجنب تكرارها مجددا وكذلك تعزيز المسائلة. وايضا، فان تحديد قدرات الكيانات اعلاه للاستجابة لمواقف العنف بشكل قانوني (بمعنى انها تتماشى مع المعايير الدولية المطبقة) يسمح للشركات بتطوير التدابير الملائمة في بيئات العمل.

تطبيق القانون: ينبغي ان تأخذ تقييمات المخاطر بنظر الاعتبار سلطات الادعاء العام المحلية وقدرة القضاء على ان يكون مسؤولا عن اولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان والمسؤولين عن انتهاكات القانون الانساني الدولي بطريقة تحترم حقوق المتهم.

تحليل الصراع: يمكن لتحديد واستيعاب الاسباب الجذرية للصراعات المحلية وطبيعتها، وكذلك مستوى التقيد بحقوق الانسان ومعايير القانون الانساني الدولي من قبل اللاعبين الرئيسيين ان يكون مفيدا لتطوير استراتيجيات ادارة العلاقات بين الشركة، المجتمعات المحلية، موظفي الشركة ونقاباتهم، والحكومات المضيفة. ينبغي ان يعنى تقييم المخاطر ايضا باحتمال نشوب صراعات مستقبلا.

نقل المعدات: حيثما كانت الشركات توفر المعدات (بضمنها المعدات القاتلة والمعدات غير القاتلة) للامن الخاص او العام، فان عليهم الاهتمام بهكذا عمليات نقل، واية متطلبات متعلقة بمنح تراخيص التصدير، وجدوى التدابير الموضوعية لتخفيف العواقب السلبية المتوقعة بضمنها الضوابط الكافية لمنع الاختلاس او تحويل المعدات الذي يمكن ان يؤدي الى انتهاكات لحقوق الانسان، ينبغي على الشركات عند اعداد تقييم المخاطر ان تأخذ بنظر الاعتبار ايه احداث سابقة ذات صلة تتضمن عمليات نقل سابقة للمعدات.

التفاعلات بين الشركات والامن العام

بالرغم من ان للحكومات دورا اساسيا في الحفاظ على القانون والنظام والامن واحترام حقوق الانسان، فان من مصلحة الشركات ضمان ان الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة، لاسيما الاجراءات المتعلقة بمن يحفظ الامن العام، متماشية مع حماية وتعزيز حقوق الانسان. في الحالات التي تكون فيها حاجة لاستكمال الامن الذي توفره الحكومات المضيفة، قد تطالب الشركات او يتوقع منها المساهمة، او من ناحية اخرى تعوض، في كلف حماية مباني الشركات والافراد التي يتحملها الامن العام، في حين يتوقع ان يعمل الامن العام بشكل يتسق والقوانين المحلية والوطنية وكذلك مع معايير حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي، بالرغم من كل ذلك، فان الانتهاكات قد تحصل ضمن هذا السياق.

في مسعى لتقليل خطر مثل هذه الانتهاكات ولتعزيز احترام حقوق الانسان بشكل عام، فقد حددنا المبادئ الاختيارية التالية لتوثيق العلاقات بين الشركات والامن العام فيما يخص الامن المقدم للشركات:

الترتيبات الامنية

ينبغي على الشركات ان تتشاور بانتظام مع الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية بشأن تأثير ترتيباتهم الامنية على هذه المجتمعات.

ينبغي على الشركات ايجاد سياساتهم بشأن السلوكيات الاخلاقية وحقوق الانسان الى من يحفظ الامن العام، وان تعبر عن رغبتها في ان يتم توفير الامن بشكل يتماشى مع هذه السياسات من خلال اشخاص مدربين تدريباً فعالاً وكافياً.

ينبغي ان تشجع الشركات الحكومات المضيفة على السماح لعمليات اعداد الترتيبات الامنية ان تكون شفافة ويمكن للامة الاطلاع اليها، وان تكون عرضة لاية مخاوف امنية عالية الامة او ما يتعلق منها بالسلامة.

الانتشار والسلوك

ينبغي ان يكون الدور الاساسي للامن العام هو الحفاظ على تطبيق القانون، هذا يتضمن حماية حقوق الانسان وردع الممارسات التي تهدد افراد الشركة وبنائها. ينبغي ان يكون نوع وعدد افراد قوات الامن العام الذين يتم نشرهم متكافئاً، ومناسباً، ومتناسباً مع التهديد.

ينبغي ان تخضع عمليات استيراد وتصدير المعدات لكافة القوانين والاحكام المطبقة، وينبغي ان تتخذ الشركات التي توفر المعدات للامن العام جميع التدابير القانونية المناسبة للتخفيف من اية عواقب سلبية متوقعة، بضمنها انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات القانون الانساني الدولي.

ينبغي على الشركات ان تستخدم نفوذها للارتقاء بالمبادئ التالية الخاصة بالامن العام:

1. يجب ان لا يقدم الاشخاص المتورطين بشكل موثق في انتهاكات حقوق الانسان اية خدمات امنية للشركات.
2. ينبغي استخدام القوة فقط عند الضرورة القصوى والى الحد الذي يتناسب وحجم التهديد.
3. ينبغي ان لا تنتهك حقوق الاشخاص بينما يمارسون حقهم في حرية انشاء الجمعيات والتجمع السلمي، حق المشاركة في المفاوضات الجماعية، او الحقوق الاخرى ذات الصلة التي يمارسها موظفي الشركة كحق معترف به حسب الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الاساسية والحقوق في العمل.

في الحالات التي يتم فيها استخدام القوة من قبل قوات الامن العام، ينبغي ابلاغ السلطات المختصة والشركة عن مثل هذه الاحداث. متى ما استخدمت القوة، ينبغي توفير المساعدة الطبية للاشخاص الجرحى، بضمنهم المتهمين.

الاستشارة والنصح:

ينبغي ان تقيم الشركات اجتماعات منظمة مع الامن العام على اساس منتظم لمناقشة الامن، حقوق الانسان، والمسائل الاخرى المتعلقة بسلامة المكان والعمل. ينبغي على الشركات ايضا ان تتشاور فيما بينها على نحو منتظم، ومع الحكومات المضيفة والوطنية، ومع المجتمع المدني لمناقشة الامن وحقوق الانسان. متى ما كان للشركات العاملة في نفس المنطقة مخاوف مشتركة، فان عليهم الاهتمام بشكل جماعي بهذه المخاوف المتزايدة مع الحكومات المضيفة والوطنية.

في مشاوراتهم مع الحكومات المضيفة، ينبغي على الشركات اتخاذ جميع التدابير الملائمة للارتقاء بالالتزام بمبادئ تطبيق القانون الدولية المطبقة، لا سيما تلك التي وردت في مدونة الامم المتحدة الخاصة بقواعد سلوك مسؤولي تطبيق القانون ومبادئ الامم المتحدة الاساسية بشأن استخدام القوة والاسلحة النارية.

ينبغي على الشركات دعم جهود الحكومات، المجتمع المدني، والمؤسسات المتعددة الاطراف لتوفير التدريب والتعليم الخاص بحقوق الانسان لقوات الامن العام وكذلك جهودهم لتقوية مؤسسات الدولة لضمان المسائلة واحترام حقوق الانسان.

الاستجابة لانتهاكات حقوق الانسان:

ينبغي على الشركات تسجيل وابلاغ السلطات المختصة في الحكومات المضيفة عن اية ادعاءات موثوقة عن انتهاكات حقوق الانسان من قبل قوات الامن العام في مناطق عملها. على الشركات، متى كان ذلك مناسباً، ان تحت على اجراء التحقيقات واتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع تكرار تلك الانتهاكات.

ينبغي ان تراقب الشركات بفعالية حالة التحقيقات وتمارس الضغط باتجاه الحل المناسب لها.

على الشركات ان تراقب، بالحد المعقول، استخدام المعدات التي توفرها الشركة، وان تحقق بشكل مناسب بالمواقف التي تم فيها استخدام تلك المعدات بشكل خاطيء.

ينبغي بذل كل الجهود لضمان ان المعلومات المستخدمة كاساس للدعايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان موثوقة ومبنية على دليل يعتمد عليه. ينبغي حماية امن وسلامة مصادر المعلومات، المعلومات الاضافية او الاكثر دقة التي قد تغير ادعايات سابقة، ينبغي ان يتم توفيرها بالشكل المناسب للاطراف المعنية.

التفاعلات بين الشركات والامن الخاص

عندما تكون الحكومات المضيفة عاجزة او لا تنوي توفير الامن الكافي لحماية افراد الشركة او ممتلكاتها، عندها قد يكون من الضروري اشراك قوات الامن الخاص كتكملة للامن العام. في هذا السياق، قد يتوجب على الامن الخاص التنسيق مع قوات الدولة (قوات تطبيق القانون تحديدا) لحمل الاسلحة والنظر في استخدام القوة المحلية بشكل دفاعي، ونظرا للمخاطر التي تنطوي عليها مثل هذه الاعمال، فقد لاحظنا المبادئ الاختيارية التالية لتوثيق سلوكيات الامن الخاص:

- ينبغي ان يراعي الامن الخاص سياسات الشركة المتعاقدة بشأن السلوكيات الاخلاقية وحقوق الانسان، القانون والمعايير المهنية للبلد الذي يعملون به، افضل الممارسات الناشئة التي وصلت اليها صناعة الامن، المجتمع المدني، والحكومات، والارتقاء بمراعاة القانون الانساني الدولي.

- ينبغي على الامن الخاص ان يحافظ على مستويات عالية من الكفاءة الفنية والمهنية لاسيما بخصوص الاستخدام المحلي للقوة والاسلحة النارية.

- يتوجب ان يعمل الامن الخاص بشكل قانوني. ينبغي عليهم ممارسة ضبط النفس والحذر بشكل يتماشى مع المبادئ الدولية المطبقة بخصوص الاستخدام المحلي للقوة، بضمنها مبادئ الامم المتحدة الخاصة باستخدام القوة والاسلحة النارية من قبل مسؤولي تطبيق القانون ومدونة الامم المتحدة الخاصة بقواعد السلوك لمسؤولي تطبيق القانون، وكذلك افضل الممارسات الناشئة التي اعدتها الشركات، المجتمع المدني، والحكومات.

- ينبغي ان يكون لدى الشركات الخاصة سياسات بشأن السلوك الصحيح والاستخدام المحلي للقوة (بمعنى قواعد الاشتباك). ينبغي ان يكون التصرف ضمن هذه السياسات قابلا للمراقبة من قبل الشركات او ، ان كان ممكنا، من قبل طرف ثالث مستقل. ينبغي ان تشمل المراقبة التحقيقات المفصلة في مزاعم التصرفات اللاقانونية او الانتهاكية، وكذلك توفر التدابير التأديبية الكافية لمنع وردع تلك التصرفات، واجراءات الابلاغ عن المزاعم الى سلطات تطبيق القانون المختصة عندما يكون الامر مناسباً.

- يتوجب تسجيل جميع الادعايات بقيام الشركات الخاصة بانتهاكات لحقوق الانسان، ينبغي التحقيق في المزاعم الموثقة بالشكل المناسب. في الحالات التي يتم فيها احالة المزاعم ضد قوات الامن الخاص الى سلطات تطبيق القانون المختصة، ينبغي على الشركات ان تتابع بفاعلية حالة التحقيقات والضغط باتجاه الحل الملائم لهم.

- تماشياً مع وظيفته، ينبغي ان يوفر الامن العام خدمات وقائية ودفاعية وينبغي ان لا يتدخل في الاعمال التي هي من مسؤولية جيش الدولة او سلطات تطبيق القانون حصراً. ينبغي ان تخصص الشركات الخدمات، التكنولوجيا، والمعدات القادرة للاغراض الهجومية والدفاعية، لتكون للاستخدام الدفاعي.

- ينبغي على الامن العام ان يقوم بالتالي:

1. لا يوظف الأشخاص المتورطين بشكل موثق في انتهاكات حقوق الانسان لتقديم اية خدمات امنية.
2. استخدام القوة فقط عند الضرورة القصوى والى الحد الذي يتناسب وحجم التهديد.
3. لا ينتهك حقوق الاشخاص بينما يمارسون حقهم في حرية انشاء الجمعيات والتجمع السلمي، للمشاركة في المفاوضات الجماعية، او حقوق موظفي الشركة الاخرى ذات الصلة كما تم الاعتراف به من قبل الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الاساسية والحقوق في العمل.

- في الحالات التي يتم فيها استخدام القوة، ينبغي على الامن الخاص ان يحقق ويبلغ عن ذلك الحادث بشكل صحيح الى الشركة. على الامن الخاص ان يحيل الامر الى السلطات المحلية و/ او يتخذ الاجراءات الانضباطية متى كانت مناسبة، ينبغي توفير المساعدة الطبية للجرحى بضمنهم المتهمين في حالة استخدام القوة.

- ينبغي ان يحافظ الامن الخاص على سرية المعلومات المستحصلة كنتيجة لكونه في موقع توفير الامن، الا اذا كان القيام بذلك سيعرض المبادئ المذكورة هنا الى الخطر.

لحد من خطورة ان يتجاوز الامن الخاص صلاحيته كجهة توفير امن، ولتعزيز احترام حقوق الانسان بشكل عام، فقد اعدنا المبادئ الاختيارية والتوجيهية الاضافية التالية:

ينبغي ان تقوم الشركات ان كان ذلك مناسباً بتضمين المبادئ المبينة اعلاه كاحكام تعاقدية في الاتفاقيات مع مقدمي خدمات الامن الخاص وضمان ان افراد الامن الخاص مدربين تدريباً وافياً لاحترام حقوق الموظفين والمجتمع المحلي. ينبغي ان تتطلب الاتفاقيات بين الشركات والامن الخاص بالحد العملي اجراء التحقيقات بشأن التصرفات غير القانونية او الانتهاكية وكذلك الاجراءات التأديبية المناسبة. ينبغي ان تسمح الاتفاقيات ايضا بانتهاء العلاقة من جانب الشركات في حالة وجود دليل موثق على سلوكيات غير قانونية او انتهاكية من قبل افراد الامن الخاص.

ينبغي ان تتشاور الشركات مع مقدمي الخدمات الامنية الخاصة وتراقبهم لضمان انهم يفون بالتزاماتهم بتوفير الامن بالشكل الذي يتماشى مع المبادئ المبينة اعلاه. على الشركات البحث ان كان ذلك مناسباً عن توظيف مقدمي خدمات امنية خاصة يكونوا ممثلين عن السكان المحليين.

على الشركات ان تراجع خلفية مقدم خدمات الامن الخاص الذي تنوي توظيفه، لاسيما بخصوص الاستخدام المفرط للقوة. ينبغي ان تتضمن هذه المراجعات تقييماً للخدمات السابقة المقدمة للحكومة المضيفة وما اذا اثرت تلك الخدمات المخاوف بشأن الدور المزدوج لشركات الامن الخاصة كشركات توفير امن و متعاقد مع الحكومة.

على الشركات ان تتشاور فيما بينها وبين مسؤولي البلد الاصلي، مسؤولي البلد المضيف، والمجتمع المدني بشأن التجارب مع الامن الخاص. ينبغي ان تسهل الشركات، ان كان ذلك مناسباً وقانونياً، تبادل المعلومات عن النشاطات غير القانونية والانتهاكات التي ارتكبتها مقدمو الخدمات الامنية الخاصة.